دراسات إفريقية

جنوب السودان

إعداد\ محمد عمر

توطئة

الحديث عن جنوب السودان حديث ذو شجون لأنه حديث عن أزمات متتالية ونزاعات استمرت قرابة قرن من الزمان، والبحث هنا ينصب حول استجلاء الخلفيات التي أدت إلى صيرورة الوضع الحالي، ثم إلقاء ضوء على التفاعلات بين أصحاب الشأن مصحوبة بنظرة مستقبلية للأزمة وفي الحقيقة ثم تشابه بين الصومال وجنوب السودان في لب الأزمة وهو تفكك الدولة إلى قبائل حين فقدت ثقتها بمؤسسات الدولة بعد تجارب من الهيمنة والظلم.

جنوب السودان الدولة الأحدث وجودا في العالم وتحمل الرقم 194 في الأمم المتحدة وثمة تاريخ طويل لمراحل قيام جنوب السودان يعود إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي بدأت فيه ملامح فصل الجنوب من الشمال ، وبعدما أعلن عن دولة حنوب السودان بتاريخ 9 يوليو 2011م حيث توجه الجنوبيون إلى صناديق الاقتراع وصوتوا بالأغلبية الساحقة(أي بنسبة تزيد عن 98%) لصالح الانفصال عن الشمال ،وقد اعتبر العالم العربي أن تقسيم السودان يمثل واحداً من أخطر المخططات التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي.

باستثناء السنة الأولى من استقلالها التي استفادت فيها البلاد من انتباه المجتمع الدولي الذي شجعه وحفزه على حماية المقومات الدولية فإن الأمور سارت كأنه ما أن انتهى شهر العسل حتى انزلقت الدولة إلى أتون الحرب المدمرة التي جعلت الكثيرين يفكرون في خطئهم حين صوتوا للانفصال.

تاريخ الأزمة

وفي الحقيقة تضافرت مجموعة من العوامل للتمهيد لانفصال جنوب السودان عن شماله ، وأصبح هذا التقسيم معنويا قبل أن تصبح حدوديا بدءا القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر إلى لحظة إعلان الانفصال. هذه التمهيدات المقصودة التي عمقتها الإرساليات التنصيرية والحكام البريطانيون صاحبتها جملة من الأخطاء والممارسات غير المقصودة من قبل بعض الوطنيين والأحزاب. القوى الغربية المتصهينة عملت على منع الإسلام من التغلغل في الجنوب والمناداة بضرورة إيجاد سودان خالٍ من العروبة بشكل عام والجنوب بشكل خاص، وهذا هو مطلب المتمردين الذين يقف وراءهم الفرنجة.وهذا هو السبب الرئيسي للغزو والاحتلال الإنجليزي للسودان، وهو بداية التغيير في تاريخ جنوب البلاد. هذا الغزو الذي أقام حكما ثنائيا (إنجليزي مصري) -والحقيقة أنه حكم أحادي إنجليزي ديني- مهّد الطريق أمام الدول الغربية للدخول إلى الجنوب وقد وضع عديدة لبث التفرقة وفصل الجنوب عن الشمال، ومن بينها أنه في عام 1922 صدر قانون بجعل الجنوب منطقة مقفولة، حيث منع قدوم الجنوبيين إلى شمال البلاد خوفا من تعلمهم اللغة العربية واعتناقهم العقيدة الإسلامية. كما أنشأت الإدارة الإنجليزية جيشًا محليًا مكونًا من أبناء الجنوب فقط، يرأسه ويقوده ضباط إنجليز.

المبحث الأول: التاريخ السياسي لجنوب السودان

تتلخص قصة هذا التاريخ بأن هذه الدولة الوليدة الغنية بالنفط شهدت أكثر من ثلاثين عاما من القتال ، وما زالت غارقة في الحروب التي طبعت ماضيها ،فبعد توقع اتفاقية السلام المعروفة باسم اتفاقية نايڤاشا في 9 يناير، 2005, والتي أعطت حق الحكم الذاتي للولاية أسست حكومة جنوب السودان مع جون قرنق، الزعيم السابق لجيش تحرير جنوب السودان،كأول رئيس لحكومة جنوب السودان ونائب رئيس السودان. في يوليو 2005 توفي قرنق في حادث تحكم طائرة مروحية في أوغندا، وخلفه سلڤا كير ميارديت، وريك ماتشار كنائب رئيس جنوب السودان في 19 سبتمبر، 2009 تم إعلان استقلال جنوب السودان،

وبقي سلفا كير رئيسا لولاية جنوب السودان المستقلة وكذلك ماتشار كرئيس للوزراء، وبالفعل فقد كان جنوب السودان شبه مستقل لمدة ست سنوات قبل استقلاله الرسمي في 9 يوليو /تموز 2011م .

خلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية مكّنتها من إرساء قاعدة راسخة للدولة الجديدة. في واقع الأمر، تم الاتفاق على هذا الوضع في اتفاقية السلام الشامل بهدف أنه بنهاية الفترة الانتقالية سيكون جنوب السودان قد تطور ليكون على مستوى الولايات الشمالية؛ إما لإبقاء الجنوبيين في إطار وحدة السودان في الاستفتاء على تقرير المصير، أو لإرساء أساس قوي لدولة جديدة إذا جاء خيارهم لصالح الانفصال عن السودان بأغلبية ساحقة تزيد على 98 في المائة الانفصال السلمي عن السودان، معبرا عن رغبته في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في الجنوب ولكن يبقى السؤال الأهم : هل ساهم يوم 9 يوليو 2011م في تغيير جذري في جنوب السودان؟ لخص الصحافي السود-جنوبي مادينغ نغور حسب مراسلون بلا حدود الوضع في جنوب السودان قوله:" لم نشهد بعد زمن الحريات التي ناضلنا من أجلها..صحيح أننا مستقلون سياسيا، ولكن ماذا عن الناحية الاقتصادية؟ ماذا عن الحريات؟ ما زال الدرب طويلة، نحتاج إلى الوقت "

نظام الحكم الحالي

الدستور المؤقت لعام 2005 هو أول دستور لجنوب السودان على النحو الذي حددته حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار اتفاق السلام الشامل الذي أنهى رسميا ثاني حرب أهلية في السودان، وقد وقع الرئيس على الدستور الحالي لجنوب السودان في يوم الاستقلال في 9 يوليو 2011 ودخل في حيز النفاذ في ذات اليوم. وينص الدستور على نظام رئاسي مختلط للحكومة التي يرأسها الرئيس الذي هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. ويؤسس الدستور أيضا الهيئة التشريعية القومية التي تتكون من غرفتين: المجلس المنتخب مباشرة وهو الجمعية الوطنية التشريعية، وغرفة ثانية من ممثلين عن الولايات وهي مجلس الولايات. وينص الدستور أيضا على استقلالية القضاء الذي تمثل المحكمة العليا أعلى جهاز فيه.قبِلت عضوية جنوب السودان في الأمم المتحدة في 14 يوليو 2011م.

واقع الحكم الحالي في جنوب السودان يتلخص أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس لقوة تنظيمها الداخلي ولا لمقدرتها على تعبئة الجماهير، وإنما للوضعية الخاصة التي حصلت عليها في اتفاقية السلام الشامل مدعومة بتكتيكاتها في تضييق مساحة حرية التنظيم والتي نفذتها بلا هوادة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، ولضرورة نجاح الدولة يتعين على الحكومة أن توفر مناخًا صالحًا يسمح لكل الأحزاب السياسية بالتمتع بحقوق متساوية للتبشير بآرائها والتنافس على التمثيل في الشأن العام؛ وهذا يشمل فصل الحزب الحاكم عن الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، وكفالة حرية الصحافة والنشر، ومراجعة الدستور الانتقالي.

أهم التنظيمات والاحزاب السياسية فى جنوب السودان

توجد في جنوب السودان جملة من الأحزاب التنظيمات السياسية الوليدة تسعى للمشاركة في سياسة الدولة الناشئة، ولكن تبقى الحركة الشعبية تستأثر مجمل العملية السياسية بفضل سياساتها الاستحواذية التي عمدت إلى تمكين نفسها توجيه دفة السياسة في البلاد منذ توقيع اتفاقية السلام مع الخرطوم 2005م وبعد أن انزلقت البلاد في الفوضى العربية تنعدم أجواء المشاركة السياسية وممارسة آلياتها، لتوجيه كل الأنظار نحو الاستقرار وأيقاف الحرب المدمرة ،ومن بين أبرز الحركات السياسية التي يتفاوت حضورها في الساحة:

1. الحركة الشعبية لتحرير السودان
2. حركة تحرير الشعب السوداني من اجل التغيير الديمقراطي
3. منتدى السودان الديمقراطي المتحد
4. اتحاد احزاب السودان الافريقى 1
5. اتحاد احزاب السودان الافريقى 2 جبهة جيمس اليوبا سيرورو
6. الجبهة الديمقراطية المتحدة
7. منتدى جنوب السودان الديمقراطي
8. الاتحاد الوطني السودانى الافريقي
9. الحزب الليبرالي لجنوب السودان
10. الحزب الشيوعي لجنوب السودان

المبحث الثاني : الأوضاع الأمنية في جنوب السودان

صراع جنوبي جنوبِي بعد الاستقلال

في مساء يوم 14 ديسمبر 2013 قام فصيل من القوات المسلحة لجنوب السودان بمحاولة انقلاب على سلفا كير مما تسبب في أزمة سياسية. في اليوم التالي من بعد المحاولة أعلن الرئيس سلفا كير ان هناك محاولة انقلاب تم اخماده .وفي 16 ديسمبر بدات المعارك بين الطرفين خارج العاصمة جوبا في محيط جونقلي قال رياك ماشار النائب السابق لرئيس جنوب السودان ان القوات الموالية له سيطرة على ولاية الوحدة المنتجة للنفط وتسيطر وحاليا على معظم جنوب السودان .وهكذا فقد تصاعدت هذه المرة نيران كثيرة من تحت الرماد. وتطاير الشرر من هذه المحاولة التي قادها نائب الرئيس السابق المقال رياك مشار، وتحولت إلى صراع قبلي ليصيب لهيبها استقرار الدولة ويتطاير شررها منذراً بزعزعة الأمن الإقليمي، وهو صراع متواصل يمزق جنوب السودان وينبئ بالأسوأ. وقد مثلت هذه الحرب الأهلية صدمة فاجعة للكثيرين من حيث درجة وسرعة انتشارها، رغم أن احتمال الصدام لم يكن مفاجئًا لمراقبي شأن جنوب السودان. الشرارة المباشرة لاندلاع الحرب هي خلاف سياسي داخل الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير السودان، حول منصب رئيس الحزب والذي يصبح من يحوز به هو مرشح الحزب لمنصب رئيس جمهورية جنوب السودان في الانتخابات القادمة والمحدد لها عام 2015.

جذور الأزمة وتجلياتها

تعود الأسباب المباشرة للنزاع الحالي إلى تنافس القيادات في الحركة الشعبية على أساس القبائل والعرقيات وإلى خلافاتهم القديمة أثناء حروبهم مع حكومة السودان حيث سيطرت الانشقاقات والاصطفافات القبلية صفوف الحركة، ولم تتبن الحركة بعد توقيعها لمعاهدة السلام الشامل استراتيجية واضحة بالنسبة لمستقبل الجنوب إبان نضالها ضد الحكومة المركزية في الشمال لذا لم تسع لخلق هوية مشتركة للجنوبيين ولم تتبن برنامج للتغيير الاجتماعي وتدرب كوادرها عليه. وحتى بعد

الاستقلال استمر الحزب الحاكم في طريق الفشل السابق حيث أخفق في الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يقود عملية تحقيق تطلعات وتوقعات مجتمع جنوب السودان بعد التوصل إلى السلام عام 2005، وتحول مشروعه إلى صراع مستميت حول السلطة بين مجموعاته المختلفة.

تحديات تنموية وإشكاليات سياسية

فى جنوب السودان مشاكل قديمة مزمنة ما بين ارتفاع نسبة الأمية وانتشار الأمراض وغياب البنية الأساسية فى الطرق والمرافق والمنشآت ومشاكل التعليم والصحة والإدارة نحن أمام دولة يتم إنشاؤها فى كل شىء ابتداء بالمؤسسات الحكومية التى ستدير شئون الدولة وانتهاء بالكوادر البشرية التى تحتاجها عملية البناء فى كل مجالات الحياة.. إن إقامة دولة جديدة ليس أمرا سهلا وإن بدا فى فرحة الاستقلال شىء عادى ولكنه يحتاج إلى إمكانيات وموارد وقدرات بشرية.. يضاف لهذا أن الخلافات الدينية والعرقية والثقافية بين قبائل الجنوب تتجاوز ما كان من خلافات فى ذلك كله بين الشمال والجنوب.

وكشفت الحرب الأهلية بالإضافة إلى ذلك ضعف بناء الدولة والذي ظهر جليًا في موقف الجيش الوطني؛ إذ لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان طيلة السنوات التسع الماضية إلى جيش قومي موحد يدين بالولاء للدولة؛ فقد ظل -كما كانت الحال أيام الحرب ضد الخرطوم- مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين. فانسلاخ مجموعات قبلية مقدرة من الجيش وانضمامها لصفوف التمرد يعود لهذا السبب. في واقع الأمر، إن الاحتكار شبه الكامل للقبيلتين، الدينكا والنوير، لأجهزة الحكم وخاصة الجيش وأجهزة الأمن الأخرى كان العامل الأساسي الذي أدى إلى سرعة انتشار الصدام المسلح.

وهكذا أصبح ظاهرا للعيان أن جنوب السودان ما هو إلا رقعة جغرافية لم تشهد قبائلها المختلفة ترابطًا قوميًا إلا حديثًا؛ فقد كان نضال القبائل ضد الاستعمار ثم قتالها مع السودان منعزلاً عن بعضها بلا رابط يربط بينها سوى العدو المشترك الجماعات العرقية والدينية

ويزيد من حدة التعقيدات أن جنوب السودان أصلا بلد شديد التعقيد حيث يضم عددا من القبائل الأفريقية والحامية والسودانية البانتوية ، ويعتقد أن أكبر جماعة عرقية هي الدينكا أكثر من 1 مليون نسمة (حوالي 15 % في المئة من سكان البلاد)تليها النوير 10% والشلك والزاندي، وبعد أن استقلت جنوب السودان في صيف 2011م لم يعد ثمة مفهوم "العدو المشترك" الذي كان العامل الوحيد لتوحيد الجنوبيين ، وأصبح على عاتق الدولة الوليدة أن تترجم استقلالها السياسي إلى وحدة جامعة وإلى مستوى ُمعيشة عال لشعب جنوب السودان.

أما الأديان التي يعتنقها السكان فتشمل المعتقدات المحلية والمسيحية والإسلام وتقدر معظم الإحصائيات الغربية نسبة المسلمين في جنوب السودان 18% من مجموع السكان بينما تجعل نسبة المسيحيين قرابة 80% والبقية تعتنق المعتقدات المحلية وتجدر الإشارة إلى أن رئيس جنوب السودان سيلفا كير هو مسيحي كاثوليكي أكد على أن جنوب السودان دولة سوف تقوم على احترام حرية الاعتقاد.

تنظيمات مسلحة في جنوب السودان

النزاعات المسحلة في جنوب السودان أفرزت العديد من التنظيمات المسلحة المنظمة على شكل مليشيات قبائل يعود بعضها إلى انشقاقات حدثت في صفوف الحركة الشعبية في عهد نضالها للاستقلال، وبعضها منشقون حديثا عن الجيش إثر اندلاع النزاع الحالي، وترتكب باستمرار انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتمارس النهب

والخطف وتجنيد الأطفال ، وقالت منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسيف) إن العشرات من الصبية، لا تتجاوز أعمار بعضهم الـ 13 عاما، اختطفوا في جنوب السودان وحسب يونيسيف فإن ما لا يقل عن 89 صبيا جرى اختطافهم على أيدي المسلحين،قالت الأمم المتحدة إن استغلال الجماعات المسلحة للأطفال يعرضهم لمستويات من العنف لا يمكن وصفها.

ماذا بعد توقيع اتفاق السلام

وأخيرا بعد ضغوط دولية فقد وقعت الأطراف المتنازعة في جنوب السودان بالعاصمة جوبا اتفاقية وقف الحرب وتقاسم السلطة في 27 أغسطس الماضي2015 وقد استند الاتفاق إلى عاملين: أحدهما داخلي ويتمثل في فشل الحكومة في الحسم العسكري ضد المعارضة المسلحة. ويتمثل العامل الثاني في وجود ضغوط دولية على الطرف الحكومي ، وبالأساس الولايات المتحدة ، وقد أثارت الاتفاقية عدة تساؤلات حول أسباب وملابسات توقيعه، ثم مدى تحقيقه للاستقرار في هذه الدولة الوليدة التي لم يمر على استقلالها سوى أربع سنوات ونصف خاضت نصفها تقريبًا في حروب أهلية بين شركاء الأمس "كير ومشار" مما أسفر عن مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص وفرار قرابة ستمائة ألف إلى دول الجوار.

حسب اتفاق السلام سيستعيد زعيم المتمردين رياك مشار منصبه كنائب للرئيس وسيعطى فصيله 15% من السلطة في 7 من الولايات التي كانت الحكومة تسيطر عليها بنسبة 100%. ووفقاً للاتفاق ستكون العاصمة جوبا منزوعة السلاح وتحت المسؤولية الأمنية لقوات من دول الإيقاد وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة أصلاً في جنوب السودان. ستستمر الفترة الانتقالية لــ 30 شهراً تعقبها انتخابات عامة.

أعرب كثير من المراقبين عن خيبة أمل في أن يصمد الاتفاق ؛لأن لجنوب السودان تاريخاً طويلاً من نقض اتفاقيات المصالحة وحيث فشل، قبل الاتفاق الأخير، ما لا يقل عن 7 اتفاق وقف نار منذ أن اندلعت الحرب الأهلية الحالية في 15 ديسمبر 2013. وحتى الآن حدثت عدة حوادث اتهم كل طرف الآخر بنقض الاتفاق من أهمها ما قام به الرئيس كير زيادة عدة الولايات بأكثر من ضعفها حيث ارتفع عدد الولايات من عشرة إلى 28 مما يجعل اتفاق تقاسم السلطة بموجب عملية السلام غير صالح. واعتبر خصمه مشار أن المرسوم "المعلن من جانب واحد... انتهاك واضح لمعاهدة السلام التي تقوم على عشر ولايات."

وقد برهنت مناسبة التوقيع وجود ضغوط على الرئيس كير بعد أن هدد المجتمع الدولي بفرض عقوبات على حكومته إذا لم تنضم للاتفاق بدليل ما أثار بحضور بعض قادة دول المنطقة، العديد من التحفظات وقد جاءت تحفظاته- حسب موقع فورن بولسي- في 12 صفحة وشملت بنوداً كثيرة، ولهذا فمن غير المؤكد أنّ ذلك سيقود إلى تعافي البلاد كلياً، في ظل ما علق بالنفوس من أغراض التشفي والانتقام المدعوم بالاستقطاب القبلي. ففي خضم الفوضى المشتعلة، يتعذر الوصول إلى ما يمكن أن يفضي إليه الحوار من نتائج على الأرض. وهي ذات الأرض التي حصدت إفرازات الحرب الأهلية فاحتفظ قادتها السياسيون الجدد بعقلياتهم العسكرية، بينما اختزن شعب الجنوب في وعيه حصاد مرارات الحرب ومآسيها المتجددة في هذه الصراعات.

أصبح من الواضح للجميع بعد هذا الصراع الدموي الرهيب أن التحدي الرئيس أعمق من الصراع على السلطة بين السياسيين، الذين ليس لدى الكثيرين منهم رؤية مستقبلية واضحة تهدف إلى الوصول بالجنوب إلى بر الأمان، بل التحدي الأكبر هو افتقار الدولة الجديدة إلى مقومات الدولة الأساسية مثل الاستقلال الاقتصادي والكوادر المدربة المؤهلة لتقوم بإدارة الشئون السياسية والتنموية والتشريعية لأن الحروب سرعان ما برهنت أنها بعيدة من أن تكون دولةَ مؤسَّساتٍ، وإنَّما هي أقرب إلى دولة أشخاصٍ وعائلات، أو دولة للشَّركات الخاصة، وهنا سيكون الفساد الإداري والمالي المستشري على أشده؛ مما يُنْذِر بِعَواقِب

وخيمة ستؤثِّر سلبا على مستقبل الدولة الناشئة، كما أن الدولة تعاني من تفشي القبلية بجانب أن اقتصادها يعتمد على النفط الذاهب للنضوب ، بالإضافة إلى أنها منطقة مغلقة لا يوجد بها ميناء لتصدير ذلك النفط الأمر الذي يحتم عليه الارتباط بالشمال . ولهذا فإن ضرورات النجاح السياسي تقتضي إبعاد العسكريين عن مفاصل القرار السياسي في الدولة الناشئة.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية

جنوب السودان تعتبر واحدة من أكثر دول العالم المتخلف بوجود القليل من البنية التحتية وأعلى نسبة لوفيات الأمهات ومعدلات الأمية بين النساء في العالم اعتبارا من عام 2011م وتتمثل صادراتها الأخشاب إلى السوق الدولية، وتحتوي المنطقة العديد من الموارد الطبيعية مثل النفط وخام الحديد والنحاس وخام الكروم، الزنك، التنجستن، والميكا، والفضة، والذهب والماس والأخشاب الصلبة، والحجر الجيري والطاقة المائية، ويعتبر البترول من أهم الصادرات حيث تتركز فيه ما نسبته 85% من احتياطي السودان، وتتمركز ابار البترول فى الجنوب فيوجد نحو 78% مما يقدر بنحو 6 مليارات برميل من احتياطي النفط السوداني مما يجعل الدولة الجديدة تضم ثالث أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا شرق الصحراء، وهذا يعني أنها واحدة من اقتصادات العالم الأكثر اعتمادا على عائدات النفط التي تشكل أكثر من 98% من دخل الحكومة .

ومع كل هذا فلم يهنأ جنوب السودان بثروات النفط الهائلة التي استقل بها عن الدولة الأم (السودان) إذ سرعان ما اندلعت الحرب الأهلية في البلاد لتؤثر بشكل مباشر على النفط. وتراجع الإنتاج في الوقت الحالي إلى أقل من 150 ألف برميل يومياً، مقابل 400 ألف برميل يومياً في 2013، بفعل سيطرة المتمردين بقيادة نائب رئيس الجمهورية المقال رياك مشار، على أجزاء واسعة من حقول النفط في ولاية الوحدة وأعالي النيل، وأصبحت مهددة لبقية الحقول في البلاد، يضاف إلى ذلك حدوث انخفاض شديد في أسعار النفط عالميا حيث أشار وزير النفط الجنوبي استيفن ديو بأن حجم إيرادات النفط خلال العام الماضي والتي بلغت 3.83 تراجعت بأكثر من النصف عن مستوى الإيرادات في 2013، وأدت الحرب إلى جلاء معظم عمال شركات النفط من القوى الاقتصادية التي تتصارع على استغلال ثروات البلد الوليد مثل الصين واليابان والهند وبعض دول الجوار مثل كينيا بدفع تدفقاتها الاستثمارية، وقد بدأ بالفعل البنك التجاري الكيني مضاعفة عدد فروعه في جنوب السودان.

آثار الأزمة على مجمل النشاط الاقتصادي

وحاليا فإن البلاد –بصورة عامة- قد انزلقت إلى القاع ولا مكان للحديث عن الاستثمار والتنمية الاقتصادية حيث تشهد البلاد حربا أهلية قرابة عامين أثرت بشكل مباشر على مجمل النشاط الاقتصادي وقادت الدولة الوليدة نحو حافة الانهيار ، وتقدر الأمم المتحدة أن نصف سكان جنوب السودان في حاجة إلى إغاثة غذائية وأن 2 مليون منهم على وشك الموت جوعًا (أرقام عام 2012م) بعد أن شهدت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً وصل في بعضها إلى 300% بسبب توالي ارتفاعات سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية (الجنيه) في السوق الموازية، وانعدامه في بعض الأحيان. ويسجل الدولار حالياً نحو 12 جنيهاً جنوب سودانياً، مقابل أقل من ثلاثة جنيهات قبل الأزمة، ما تسبب في زيادة كبيرة بالأسعار في دولة تعتمد بالأساس على استيراد أغلب احتياجاتها من الخارج ، وأصبحت النتيجة المباشرة للحرب عجز الدولة حتى عن توفير رواتب العاملين لديها لأشهر متعددة، فضلا عن عدم توفر اعتمادات لشراء السلع الأساسية، لاسيما في ظل غياب أية موارد تعتمد عليها سواء ضرائب او قطاع زراعي او صناعي. ومما يضعف احتمالية تعافي البلاد من الأزمة الاقتصادية في الأمد القريب محدودية البنى التحية والنقص الحاد في الموارد البشرية المدرّبة بما فيه الكفاية من أجل إدارته، بالإضافة إلى الوضع السكاني الهش للغاية بفعل سنوات الحرب الأهلية .

وفي الوقت الراهن وطبقا لتقارير الأمم المتحدة فإن أكثر من نصف سكان جنوب السودان الذين يبلغون 12 مليونا بحاجة إلى مساعدة طارئة حتى أن بعض المناطق تقف على شفير المجاعة، وأصبحت الدولة تعتمد بشكل أساسي على الدعم الخارجي.

وقدرت منظمة فرونتيير أكونوميكس (اقتصاديات الحروب)أنه إذا ما استمر النزاع المسلح لمدة 1-5 سنوات فإنها ستكلف جنوب السودان أكثر من 22.3 مليار$ علاوة على الخسائر البشرية – الموت والجوع والمرض- مما يعني ضعف مزمنا لإنتاجية الأفراد في البلاد.

المبحث الرابع :العلاقات الإقليمية والخارجية

من شأن قيام دولة جنوب السودان أن يؤثر في دول الجوار المباشر وغير المباشر لها، كما سوف تتأثر الدولة الجديدة بمحيطيها الإقليمي والدولي وتتلخص فيما يلي:

الجوار المباشر: أما علاقتها مع الجوار الإفريقي المباشر فتشترك جنوب السودان حدودا مع ست دول إفريقية، متمثلة في كل من أوغندا وكينيا وإثيوبيا وشمال السودان، إلي جانب إفريقيا الوسطي والكونغو. وفي حين يمثل السودان الشمالي العدو التاريخي للدولة الوليدة، تعد دولتا إفريقيا الوسطي والكونغو هما أقل دول الجوار ارتباطا بها تأثيرا وتأثرا بسبب ضعفهما الاقتصادي، ووجود العديد من المشكلات الداخلية بهما، بينما تمثل أوغندا وكينيا وإثيوبيا الحلفاء الطبيعيين لدولة جنوب السودان، خاصة مع وجود الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والعرقية والدينية.

الدول العربية: أما علاقاتها مع الدول العربية، فمع أن انشطار السودان ليست قضية سهلة في حالة السعي الغربي الحثيث منذ الاستعمار البريطاني لتحقيق الإنفصال ولوضوح قيام علاقات إستراتيجية بينها وبين الكيان الصهيوني مما يمثل خطر حقيقيا على الأمن القومي العربي لاسيما مصر والسودان بيد أن الدول العربية رأت إزاء هذا الواقع الجغرافي والإنساني أنه ليس من مصلحتها توتير علاقتها مع الدولة الناشئة، وتشكل هذا الموقف الدبلوماسي منذ اليوم الأول من إعلان الاستقلال فقد أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية اليوم الثاني من إعلان الاستقلال بيانا بمناسبة الاحتفال بتأسيس دولة جنوب السودان الدولة الوليدة والتى وصفتها بـ "التاريخية" بكل ما تحمله من تطلعات لبدء عهد جديد من السلام والوئام ودفع عملية التنمية والتطوير وتكريس قدراتهما الوطنية لعملية البناء والتشييد،حسبما جاء في بيان الجامعة العربية، بل أبعد من ذلك فقد صرح أحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أنه سيكون لدولة جنوب السودان "حق أصيل" في الانضمام إلى الجامعة لأنها كانت جزءا من دولة عربية انقسمت إلى شطرين،وكانت مصر أول دولة عربية اعترفت بجنوب السودان بعد السودان، وسبق أن أقامت ببناء علاقات استراتيجية معها لما تمثله الدولة الوليدة من عمق استراتيجي لها، خاصة فيما يتعلق بقضايا المياه التي تمثل جزءا جوهريا وحيويا من مصالح أمنها القومي، أما علاقة الدلة الناشئة مع الخرطوم فقد تأرجحت بين الهدوء والتوتر حيث تتبادلتا الاتهامات بشأن مساندة حركات التمرد الناشطة على أراضي كل منهما، ويتعين عليهما تسوية العديد من المسائل التي نجمت عن الانفصال (تقاسم الديون، وترسيم الحدود، وعبور النفط، والمواطنة، وتحديد وضع منطقة أبيي المتنازع عليها) كشرط أساس لاستتباب الأمن الإقليمي.

إسرائيل وأمريكا والإتحاد الأروبي: تتمتع جنوب السودان كذلك بعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أكبر داعمي الدولة الدولة الجديدة حيث خصص الاتحاد 200 مليون يورو لتطوير وتنمية دولة جنوب السودان بهدف مساعدتها علي مواجهة التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. يقيم أيضا جنوب السودان علاقات جيدة جدا مع إسرائيل

ولم تعد تلك العلاقات الإستراتيجية سرية منذ عهد جون جرانج الذي اتسم بعلاقة مباشرة مع الكيان الصهيوني، وحصل علي تمويل وتسليح لحركته إبان معارك الاقتتال 1990م. أما الولايات المتحدة فلها وضعية خاصة لكونها استخدمت كل أسلحتها السياسية والاقتصادية وحتى الدينية في سبيل دعم استقلال جنوب السودان بشدة أكثر من غيرها السودان بشدة يعتبر الحزبان الجمهوري والديمقراطي (تم التوصل لاتفاقية السلام الشامل في 2005 بتدخل مباشر من إدارة بوش والاستقلال في 9 يوليو 2011 بدعم كبير من إدارة أوباما) ميلاد هذا البلد أحد أهم إنجازاتهما في أفريقيا.

الصين : وفي السياق نفسه فإن للصين علاقات جيدة مع جنوب السودان منذ مطلع عام 1993 بهدف تأمين احتياجاتها من النفط لضمان استمرارية عملية التنمية الدائرة فيها. وتجدر الإشارة إلي أن مجمل صادرات السودان من النفط إلي الصين يبلغ نحو 7% من الاستهلاك الكلي للصين. وبعد الاستقلال الرسمي لجنوب السودان، استأثر الجنوب بأكثر من 4% من تلك النسبة إلي الصين، والتي تمثل 80% من الصادرات النفطية للسودان إلي الخارج.

أما علاقته مع المنظمات الدولية والإقليمية فقد أصبح جنوب السودان الدولة الثالثة والتسعين بعد المائة في المنظمة.كما انضم جنوب السودان إلى الاتحاد الأفريقي في 15 أغسطس (الدولة العضو الرابعة والخمسون) و إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) في 25 نوفمبر، وأصبح جنوب السودان عضواً في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي في 18 نيسان/أبريل 2012.وأنشئ صندوق متعدد المانحين بمبلغ 11 مليون دولار لفترة أربع سنوات في إطار صندوق النقد الدولي، من أجل تعزيز مؤسسات الاقتصاد الكلي في جنوب السودان (إدارة الضرائب والجمارك، وإدارة المالية العامة، والمصرف المركزي، وسياسة الصرف.

المراجع:

1. أحمد أبو سعدة ،جنوب السودان وآفاق المستقبل، الناشر مكتبة مدبولي، ط 2011م.
2. [1] - د. لام أكول أجاوين، مركزالجزيرة للدراسات، دولة جنوب السودان: مسار البناء وتحديات الواقع/ تحت هذا الرابط http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422491332141609.htm
3. [1] - مراسلون بلا حدود، جنوب السودان-انتظار فتح درب الحريات في أصغر دولة في العالم، تقرير بعثة يوليو 2012.
4. [1] - https://arz.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%89_%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86
5. [1] - http://www.huffpostarabi.com/yaseen-abdallah/-_1754_b_8212376.html
6. [1] - نورا أسامة،حسابات الدول الوليدة: العلاقات الخارجية لـ "جنوب السودان"، السياسة الدولية تحت هذا الرابطhttp://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1756.aspx
7. [1] - بي.بي. العربي تحت هذا الرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/12/131221_south_sudan_maschar_control.shtml
8. [1] - موقع صحيفة الجمهورية المصرية تحت هذا الرابط: i. http://www.algomhuria.net.eg/it/tahkik27.html
9. [1] - http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/5/26
10. [1] - http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/5/24/
11. [1] - Frontier economics report, South Sudan:
12. The Cost of War, An estimation of the economic and financial costs of ongoing conflict, 2014.

13. [1] - جنوب السودان يشكل مصدر امداد لتنظيم القاعدة بأفريقيا، نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يوم 21 - 02 - 2012

14. 1 http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-212703.htm

15. 1 - SOUTH SUDAN–CRISIS, FACTSHEET#3, FISCALYEAR (FY) January 2015, USAID report.

16. [1] - د. بدر حسن شافعي ،هل يصمد اتفاق السلام في جنوب السودان، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 22 سبتمبر 2015

[1] -http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?p=44675